

سياسة

نظام الرقابة الداخلية

جدول المحتويات

	مقدمة
	المادة الثانية : أهداف الرقابة الداخلية
	المادة الثالثة عناصر الرقابة الداخلية
	أولا الرقابة المحاسبية
	ثانيا الرقابة الإدارية
	ثالثا الضبط الداخلي
	المادة الرابعة مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية
	أولا بيئة الرقابة
	ثانيا تقييم المخاطر
	ثالثا النشاطات الرقابية
	رابعا المعلومات والاتصالات
	خامسا مراقبة النظام
	المادة الخامسة تأسيس وحدات وإدارات مستقلة بجمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر
	المادة السادسة مهام وحدة وإدارات مستقلة بالجمعية
	المادة السابعة تكوين وحدة وإدارة المراجعة الداخلية
	المادة الثامنة خطة المراجعة الداخلية
	المادة التاسعة تقرير المراجعة الداخلية
	المادة العاشرة حفظ تقارير المراجعة الداخلية
	المادة الحادية عشر الاحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل)
	اعتماد مجلس الإدارة

مقدمة

يتعين على مجلس إدارة جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سكر اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحكام قواعد الحوكمة الخاصة بجمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري التي تم اعتماده من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي ، والتقيد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الجمعية، وأن معاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها. وتتمثل الرقابة الداخلية مجموعة الاجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح الي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية. وبناء عليه وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الاطلاع على نظام حوكمة الجمعيات ولوائحه، وبعد الاطلاع على نظام جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري الاساسي قرر مجلس إدارة جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري بما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخل

المادة الأولى :

تعريف الرقابة الداخلية

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل المحافظة على أصول جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر والرقابة على استخدامها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية، وعلى جميع العاملين في جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سكر الاتباع والتقيد بسياستها، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سكر لأجلها وهي :

- الحد من انتشار داء السكري
- تقديم الرعاية والتوعية والتثقيف الصحي
- تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي والعيني.
- تشجيع البحوث العلمية في مجال التوعية والتثقيف.
- تنظيم الندوات العلمية والمؤتمرات واللقاءات العلمية بهدف تبادل المعلومات
- توثيق العلاقة بين العاملين والمهتمين بمرض السكري تشجيع إجراء البحوث والاستشارات العلمية.
- المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والدولية.
- إقامة فعاليات توعوية وتثقيفية بأمراض السكر تقديم الاستشارات المتخصصة
- التنسيق في البرامج التدريبية والتخصصية مع المنشآت الصحية المعتمدة

كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف جمعيّة المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر بفعاليّة وكفاءة وإصدار تقارير ماليّة موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات.

فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعيّة

المادة الثانية :

أهداف الرقابة الداخلية :

أن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

الرقابة:

من أجل مراقبة الأنشطة المتعددة للجمعيّة وعوامل إنتاجها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها ومختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

التقييم :

من خلال التعريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول جمعيّة المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر من خلال فرض رقابة على الاعمال والأنشطة الخاصة بجمعيّة المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر حماية مادية وحماية محاسبية على جميع عناصر الأصول وتقييم جميع الاعمال والأنشطة لتمكين جمعيّة المدينة المنورة الخيرية

للسكري سُكْر من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

ضمان نوعية المعلومات :

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.

تقديم المشورة والإرشاد :

إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفاء لموارد الجمعية، ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا يستوجب على اللجنة تقديم الإرشاد والمشورة للقائمين عليها لتجنب أية مخاطر وأنشطة ترفع من تكلفتها العمل تؤدي لضعف في عملها ونشاطها.

تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية :

إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها لأن جميع أحكام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للجمعية أهدافها المرسومة بوضوح إطار الخطى التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر.

المادة الثالثة :

عناصر الرقابة

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر فيما يلي:

أولاً :

تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها. وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي والأنظمة المحاسبية واتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المراقبة الإجمالية وتوجه موازين المراجعة الدورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها، وتيم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طرق الجوانب التالية:

- بناء وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية وأنشطتها وبرامجها وخدماتها .
- اعتماد نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط الجمعية ومطابق لتوصيات المركز الوطني لتطوير القطاع غير الربحي في الأنظمة المحاسبية والقيود المالية.
- استخدام نظام سليم لجرد أصول وممتلكات جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- تطبيق نظام لمراقبة وحماية جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.

- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات المحاسبة و المسؤولية عن أصول جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكَّر مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة حياة جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري للسكري سُكَّر على أساس دوري، وتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.
- وضع سياسة لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية بداية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في الجمعية

ثانياً :

الرقابة الإدارية :

وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية واتباع السياسات المرسومة. ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج والبرامج والتدريب وغير ذلك. وتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال تحديد الأهداف العامة الرئيسة للجمعية الجوانب الآتية:

- الحد من انتشار داء السكري
- تقديم الرعاية والتوعية والتثقيف الصحي
- تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي والعيني.
- تشجيع البحوث العلمية في مجال التوعية والتثقيف.

- تنظيم الندوات العلمية والمؤتمرات واللقاءات العلمية بهدف تبادل المعلومات
توثيق العلاقة بين العاملين والمهتمين بمرض السكري تشجيع إجراء البحوث
والاستشارات العلمية.

- المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والدولية.
- إقامة فعاليات توعوية وتثقيفية بأمراض السكر تقديم الاستشارات المتخصصة
- التنسيق في البرامج التدريبية والتخصصية مع المنشآت الصحية المعتمدة

وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام

- ✓ بالإضافة للأهداف الرئيسية للجمعية في خدماتها المقدمة لمرضى السكر والمجتمع المحلي
بالتوعية والتثقيف وتطوير علاقتها بالمجتمع وتفعيل الشراكة المجتمعية بين جميع
القطاعات الحكومية والخاص والقطاع غير الربحي .

- ✓ تطوير الآليات التسويقية لزيادة الموارد المالية ، والتوجه نحو الاستثمارات ذات المخاطر
المنخفضة

- ✓ اعلاميا نسعى للتواجد على مواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها في التعريف بالجمعية
وبرامجها وانشطتها ودورها الفاعل في خدمة مرضى السكر واستثمارها بما يعود بالنفع والخير
على المجتمع.

- والتي تساعد على تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى
يسهل توظيفها:

- اعتماد نظام لرقابة ومتابعة الخطة التنظيمية في جمعية المدينة المنورة الخيرية
للسكري سكر لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وعمل التعديلات إذا لزم الأمر
لتحقق الأهداف الموضوعية.

- متابعة نشاط جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر على اختلاف أنواعه بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس لعقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.
- اتباع إجراءات لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل من نتائج أو على أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار

ثالثاً:

الضبط الداخلي :

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر شاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

المادة الرابعة :

مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية:

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي، حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه

المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي:

أولا :

بيئة الرقابة :

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير حيث أنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة

الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:

- نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
- التزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.
- فلسفة الإدارة، وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
- الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد إطار الإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات التي تحقق أهداف الجمعية.
- أسلوب إدارة جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.
- علاقة أصحاب المصلحة بالجمعية

ثانيا :

تقييم المخاطر :

تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها جمعية المدينة المنورة

الخيرية للسكري سُكْر سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطا أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء الطويلة الأجل، ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

ثالثا :

النشاطات الرقابية :

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات واجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة وتضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات: المصادقات، التأكيدات، مراجعة الأداء والحفاظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

رابعا :

المعلومات والاتصالات :

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى من يحتاجونها داخل جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر وذلك بشكل واطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر أن تعمل وتراقب عملياتها وعلى أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها والوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود

اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر تحقيق جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتنقية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

خامسا :

مراقبة النظام :

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما ، وتضمن أن تكون نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، ويجب أن تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن تتم نتائج التدقيق بشكل سريع ووفق إطار زمني محدد.

المادة الخامسة :

تأسيس وحدات أو إدارت مستقلة بالجمعية:

تنشئ جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سكر في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد

- وحدة أو إدارة لتقييم وإدارة المخاطر
- تشكيل لجنة المراجعة الداخلية
- تعيين مراجع داخلي لمراجعة السياسات والإجراءات واللوائح بشكل دوري وتريف الأعضاء الجدد بها والموظفين الجدد واخذ الاقرارات واصدار تقرير سنوي بذلك

- يجوز للجمعية الاستعانة بجهات خارجية لممارسة مهام واختصاصات وحدات أو إدارات تقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، ولا يخل ذلك بمسؤولية جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري عن تلك المهام والاختصاصات.

المادة السادسة:

مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتولى وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري وعاملها بالأنظمة واللوائح، والتعليمات السارية، وسياسات جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري وإجراءاتها.

المادة السابعة :

تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية من مراجع داخلي على الأقل توصي بتعيينه لجنة المراجعة ويكون مسؤولاً أمامها. ويراعى في تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وعملها ما يلي:

- أن تتوافر في العاملين بها الكفاءة والاستقلال والتدريب، وألا يكلفوا بأي أعمال أخرى سوى أعمال المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.
- أن ترفع الوحدة أو الإدارة تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وأن ترتبط بها وتكون مسؤولة أمامها وتقدم لجنة المراجعة الداخلية تقاريرها إلى مجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات

اللازمة لذلك.

- أن تحدد مكافآت مدير وحدة أو إدارة المراجعة بناءً على اقتراح لجنة المراجعة وفقاً لسياسات الجمعية.
- أن تمكن من الاطلاع على المعلومات والمستندات والوثائق والحصول عليها دون قيد.

المادة الثامنة :

خطة المراجعة الداخلية :

تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة، وتحدث هذه الخطة سنوياً. ويجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية سنوياً على الأقل.

المادة التاسعة:

تقرير المراجعة الداخلية:

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشكل ربع سنوي على الأقل. ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلية في جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج وتوصيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملحوظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب ودواعي ذلك.

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً عاماً مكتوباً وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة وتبين فيه أسباب أي إخلال أو انحراف عن الخطة (إن وجد) خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية.

يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناءً على توصية لجنة المراجعة على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- تقييم تطور عوامل المخاطر في جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري والأنظمة الموجودة؛ لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطرت فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطرق التي عالج بها هذه المسائل.
- أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر في الأداء المالي للجمعية، والإجراء الذي اتبعته جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري في معالجة هذا الإخفاق (لا سيما المشكلات المفضح عنها في التقارير السنوية للجمعية وبياناتها المالية).
- مدى تقييد جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها والمعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الجمعية.

المادة العاشرة:

حفظ تقارير المراجعة الداخلية:

يتعين على جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سُكْر حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح وما أنجز وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها.

المادة الحادية عشرة :

الاحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل) :

تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سكر اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.

❖ وتنشر هذه السياسة على موقع جمعية المدينة المنورة الخيرية للسكري سكر الإلكتروني لتمكن جميع أصحاب المصلحة من الاطلاع عليها.

❖ يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية او عند الحاجة - من قبل لجنة الرقابة الداخلية، ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة لاعتمادها.

❖ تعد هذه السياسة مكملتها لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلة عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في اللائحة وأنظمة ولوائح الجهات التنظيمية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (٦) في دورته (الثانية) هذه السياسة في
 ٢٠٢١ / ١١ / ٠١ م لائحة نظام الرقابة الداخلية

م	الاسم	المنصب	التوقيع
١	الدكتور صلاح بن سليمان الرادادي	رئيس المجلس	
٢	الدكتور منصور بن بركة الحربي	نائب رئيس المجلس	
٣	الدكتورة موضي بنت ذياب الحربي	المشرف المالي	
٤	الدكتور خالد بن ضيف الله الحربي	عضو	
٥	الدكتور سامي بن عبد الله الرحيلي	عضو	
٦	الدكتور عبد الله بن حويان الحربي	عضو	
٧	الدكتور عبد الله بن حميد السهلي	عضو	
٨	الدكتورة مريم بنت عيد العنزي	عضو	
٩	الدكتور نويد بن سيد خليل الزمان بن سيد حسن الزمان	عضو	